العدد الخامس والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية"
(دراسة حالة مصرف المزارع التجاري)

إعداد الباحثان:

د. عبد المطلب عثمان محمود دليل

استاذ المحاسبة والتمويل المشارك

كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

د. إسماعيل محمد أحمد شبو

استاذ المحاسبة المشارك

جامعه الزعيم الازهري، السودان.

العدد الخامس والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة الارتباط بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بمصرف المزارع التجاري. ولتحقيق هذا الهدف صممت استبانة لقياس متغيرات الدراسة، وطبقت الدراسة ميدانياً من خلال توزيع الاستبانة على عينة مكونة من (60) فرد، استعيد منها (50) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد بينت نتائج الدراسة أن تطبيق موجهات الضبط المؤسسي تساعد في إمكانية فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري بالمصرف، كما أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف. هذا وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات التي من شأنها تحسين تطبيق إدارة المخاطر بالمصارف السودانية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تقويم الأداء، المالي والإداري، الضبط المؤسسي.

المقدمة:

ساعد ظهور الأزمات المالية المتتالية التي ضربت العالم منذ بداية القرن العشرين، في انهيار شركات عالمية كبيرة، بسبب تفشي حالات الفساد المالي والإداري، وغياب الأنظمة القانونية والتنظيمية، وضعف أنظمة الإشراف والرقابة. وقد ساعد كل ذلك في المطالبة بتعزيز تطبيق مبادئ الضبط المؤسسي في المصارف للحد من حالات الغش والفساد؛ بواسطة فرض ثقافة الضبط المؤسسي وآلياتها في عملية الرقابة الداخلية والخارجية على المصارف. وقد تكون البنوك أكثر عرضة للمخاطر المالية وغيرها، لذلك لابد من تطبيق مبادئ الضبط المؤسسي فيها حتى تعمل إدارة البنك التنفيذية على حماية حقوق المساهمين والمودعين، وتعمل على تقليل تضارب المصالح فيها؛ فيسهم ذلك في سيادة الحكم السليم للإدارة في البنوك، ويساعد في زيادة ثقة المودعين والمساهمين، فينعكس ذلك على زيادة ثروة المجتمع. وللبنوك أيضاً دور عالي الأهمية في عملية تنظيم عملها في البلد، وذلك من خلال تطبيق سياسات الدولة النقدية والمالية، تحت رقابة البنك المركزي. وتساعد البنوك كذلك في تطبيق نظم الضبط المؤسسي في البنوك في القطاع المالي بصورة عامة، عبر فرض قيود بتطبيق مبادئ الضبط المؤسسي على الشركات التي تقدم لها التمويل. وفي الآونة الأخيرة طالب عدد من المساهمين والمودعين بتطبيق الضبط المؤسسي في المصارف، حتى يتم تقليل المخاطر التي تنجم عن سوء الإدارة في البنوك والحد من الأزمات المالية. وبما أن البنوك هي جهات تمويلية تقوم بتوفير رأس المال اللازم والسيولة النقدية لعمليات الشركات ؛ فالواجب عليها أن تعمل على تشجيع الضبط المؤسسي في الشركات التي تتعامل معها، حتى تضمن وجود بيئة آمنة في سوق المال وشركات الأعمال. وفي ظل هذه المتغيرات ظهرت أهمية تطبيق الضبط المؤسسي واتساع دورها في العملية الإدارية في الشركات والبنوك؛ لكونها تعمل على دفع مسيرة العمل في الشركات عبر التقييم المستمر. وتعمل الضبط المؤسسي على إلغاء بعض المشروعات غير المربحة أو الخاسرة، وتعمل أيضاً على حماية البنوك من أي خسائر قد تحدث. وقد تحملت الشركات والبنوك خسائر مالية كبيرة في الأزمة المالية العالمية، كان سببها عدم تطبيقها لقواعد الضبط المؤسسي، غير أن البنوك التي كانت تتبع إجراءات الضبط المؤسسي السليمة نجحت في تحقيق استقرار في عملياتها، وفي الاستمرار في تحقيق الأرباح. وتؤدي مجالس الإدارة في البنوك دوراً أساسياً في تطبيق الضبط المؤسسي فيها، لأن هذا النظام هو الذي يحمي البنوك من الانهيار ويمنع انتشار الفساد بها.

مشكلة الدراسة:

تصدرت البنوك والوسطاء الماليون إلى حد كبير الأزمة المالية العالمية الأخيرة نتيجة لسوء إدارة الشركات في المؤسسات المصرفية في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة والناشئة ويلاحظ أن الحوكمة الرديئة للشركات بدورها تُعزى إلى العلاقات بين الحكومة والبنوك والشركات الكبرى فضلاً عن الهيكل التنظيمي للشركات. ففي بعض الدول مثل إيران والكويت، كانت البنوك جزءًا من مجموعات أعمال كبيرة تسيطر عليها العائلات ويتم إساءة استخدامها كأداة لتعظيم مصالح الأسرة بدلاً من مصالح جميع المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي حالات أخرى لم يُسمح فيها بتركيز الملكية الخاصة، كانت البنوك تتدخل بشدة وتسيطر عليها الحكومة حتى بدون أي حصة ملكية. من المفهوم في كلتا الحالتين أن الضبط المؤسسي كانت سيئة للغاية. كما ساهمت العلاقات التكافلية بين الحكومة والبنوك والشركات الكبرى في الحفاظ على تراخي اللوائح التنظيمية التحوطية وضعف قوانين الإفلاس وضعف قواعد ولوائح الضبط المؤسسي.

لذا تحاول الدراسة الإجابة التساؤل الرئيسي الآتي:

هل هنالك علاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف أساس وهو تحديد علاقة الارتباط بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف المبحوثة.

أهمية الدراسة:

1. **الأهمية العلمية**

- أوصت العديد من المؤسسات البحثية والأكاديمية بإجراء المزيد من الدراسات حول الضبط المؤسسي بالقطاع المصرفي.
- نتيجة هذه الدراسة أيضًا بمثابة قاعدة بيانات لمزيد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال البحثي.

2. **الأهمية العملية**

- هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة لمنظمي البنوك والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- تقدم الدراسة صورة لوضع البنوك المبحوثة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والمبادئ المتعلقة بالضبط المؤسسي التي قدمها بنك السودان المركزي.

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحثان المنهج الوصفي لدراسة ووصف أهمية كفاءة إدارة المخاطر المصرفية في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية السودانية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية : أجريت الدراسة خلال العام2021م.**
- **الحدود المكانية :** مصرف المزارع التجاري.

مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الأولية:** تتمثل في (الاستبيان) والمقابلات الشخصية والملاحظة.
- **المصادر الثانوية:** الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية ومواقع الانترنت.

الإطار النظري للضبط المؤسسي والدراسات السابقة:

مفهوم الضبط المؤسسي:

يعتبر الضبط المؤسسي من المصطلحات الحديثة نسبياً، والتي لم يتم الاتفاق علي ترجمة محددة لها في اللغة العربية سواء علي المستوي المحلي أو الإقليمي (سليمان، 2006: 15). فكلمة (Governance) لا توجد لها ترجمة حرفية تعكس ذات المعني والدلالات التي تعكسها اللغة الانجليزية، فاقتران هذه الكلمة مع كلمة (Corporate) أعطاها أكثر من مدلول، فقد أُطلق عليه حُكم الشركات، وحُكمانية الشركات، وحاكمية الشركات، والضبط المؤسسي والضبط المؤسسي (صلاح، 2005: 58).

تعددت تعاريف مفهوم الضبط المؤسسي من قبل المحاسبين والإداريين والاقتصاديين والقانونين والمحللين الماليين، ويرجع ذلك إلي تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية (طنطاوي، 2008: 91). فقد عُرفت الضبط المؤسسي بأنها نظام للرقابة علي الشركات، شاملاً النواحي المالية والنواحي الأخرى والتي بواسطتها ومن خلالها يمكن توجيه الشركات والرقابة عليها (**Cadbury Report**, December, 1992,). وعُرفت أيضاً بأنها نظام للتحكم علي الشركة من خلال مجموعة من الأنشطة الداخلية التي تدار بواسطة القواعد والقوانين الموضوعة لضمان الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل بالشركة (Cannon, 1994:341). وأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين، وتقدم الحوكمة أيضا إطاراً يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل الوصول إليها ورقابة الأداء (Millstein, 1998: 13).

يستنتج الباحث من تعاريف الضبط المؤسسي ما يلي:

1. أن الضبط المؤسسي نظام يتم بمقتضاه إدارة وتوجيه الشركات.
2. شمول الضبط المؤسسي علي الأبعاد المحاسبية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والأخلاقية، نتيجة لعدم الاتفاق علي تعريف محدد له.
3. تنظم الضبط المؤسسي العلاقات وتضبط الممارسات بين الأطراف المختلفة في الشركات.

يمكن تعريف الضبط المؤسسي بأنه، نظام يشتمل علي مجموعة القوانين والقواعد التي بواسطتها تدار الشركات وتراقب، ويضمن المسألة والمعاملة العادلة بين جميع الأطراف في الشركة، ويزيد من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

أهداف الضبط المؤسسي:

يسعي الضبط المؤسسي إلي تحقيق العديد من الأهداف منها (جمعان، 2009: 5):

1. تحقيق العدالة في جميع معاملات وعمليات الشركات، وإجراء عمليات المحاسبة والمراجعة علي نحو يمكن من محاربة الفساد المالي والإداري.
2. زيادة القدرة التنافسية للشركات، وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.
3. فرض الرقابة الفعالة علي أداء الشركات من قبل الجهات التي لديها الصلاحيات اللازمة، وتدعيم المسألة المحاسبية فيها.
4. تقويم أداء الإدارات العليا، وتعزيز المسألة ورفع درجة الثقة في القرارات التي يتخذونها.
5. تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمعايير المتعارف عليها، وخلق أنظمة للرقابة الذاتية في الشركات.
6. ضمان مراجعة الأداء المالي والتشغيلي والاستثماري للشركات، للتأكد من حسن استخدام أموال الشركات، ومدي الالتزام بالقوانين.

وهناك أهداف أخري تسعي الضبط المؤسسي لتحقيقها هي (Windsor, 2009: 309):

1. تجنب الوقوع في الفضائح المالية والمحاسبية، نظراً لآثارها السلبية التي تعود للمساهمين والشركات والاقتصاد القومي.
2. التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين وبين مهام أعضاء مجالس الإدارات، ومسئوليات أعضائها.
3. منع المتاجرة بالسلطة في الشركة، وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
4. تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.

يري الباحث أن هناك أهداف أخري يمكن أضافتها منها:

1. توفير المعلومات الملائمة وذات المصداقية، لتنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية.
2. تعزيز الإفصاح الشامل عن جميع أنشطة الشركات.
3. منع استغلال السلطة في تحقيق أهداف غير مشروعة.

أهمية الضبط المؤسسي:

يظهر أهمية الضبط المؤسسي فيما يلي (على وشحاتة، 2007: 23):

1. يساعد علي رفع الكفاءة الاقتصادية للشركات من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركات ومجالس الإدارات والمساهمين.
2. يعمل علي وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركات وسبل تحقيقها، وذلك بتوفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجالس الإدارات والتنفيذيين.
3. يؤدي إلي الانفتاح علي الأسواق العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.
4. يكفل الحقوق العادلة لكافة المساهمين كحق التصويت وحق المشاركة في القرارات التي تؤدي إلي تغيرات جوهرية علي أداء الشركات في المستقبل.
5. يساعد المساهمين علي تحديد المخاطر المتعلقة بالاستثمار في هذه الشركات، وذلك عن طريق التزام الشركات بالإفصاح عن أدائها والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة.

كما يستطيع الباحثان أضاف الأهمية الآتية:

1. يحقق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.
2. التزام الشركات بتطبيق مبادئ الضبط المؤسسي يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.

مقومات تطبيق الضبط المؤسسي:

يتطلب التطبيق السليم والفعال للضبط المؤسسي بتوافر مجموعة من المقومات تمثل الدعائم الأساسية وهي (Shleifer, and Vishny, 1997: 37):

1. توافر مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح التي تحدد حقوق ومسئوليات واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية بالشركات، وكذلك جزاءات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسئوليات، وتجاوز تلك الاختصاصات.
2. تشكيل لجان رئيسية تابعة لمجالس الإدارات_ ومنها لجنة المراجعة _ لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي علي أعمال المراجع الداخلي والخارجي ومتابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات.

3. فعالية نظام التقارير المالية، وأن يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات المناسبة عن أداء الشركات لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة عن من يستخدمون المعلومات المالية المنشورة للشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. وضع هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسئوليات، وتساعده مجموع من الأنظمة منها، نظام الرقابة الداخلية ونظام محاسبة المسئولية يوفر مجموع من المؤشرات المالية وغير المالية اللازمة للمساءلة والتقييم.
5. تفعيل دور المؤسسات الرقابية المنظمة، والجهات غير الحكومية المساندة للشركات للقيام بمسئولياتها تجاه تطبيق وتطوير إجراءات الضبط المؤسسي .

هناك مقومات أخري للتطبيق الجيد للضبط المؤسسي يمكن إبرازها فيما يلي (محمد، 2008: 7):

1. وضع رؤية واضحة تحدد معالم إستراتيجية الشركة وكيفية تحقيق هذه الرؤية، وذلك من خلال ترجمته إلي خطط وأهداف طويلة وقصيرة الأجل.
2. المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات ومن توجيه مسار العمل وفي تحديد مجالات النشاط.
3. ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة بالحوكمة.

مبادئ الضبط المؤسسي:

يعتمد نجاح الضبط المؤسسي على توافر مجموعة من المبادئ الموحدة والتي تمثل منظومة للضبط المؤسسي تطبق بواسطة الجهات المشرفة على الشركات المساهمة العامة، لتحقيق التفاعل بين مجلس الإدارة ولجان المراجعة والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخليين والخارجيين، من أجل حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى بالشركة، وإفصاح الشركات في تقاريرها السنوية عن مدى التزامها بتطبيق تلك المبادئ والتي من شأنها أن تسهم في زيادة جودة القوائم والتقارير المالية (زين وصبحي، 2009: 75).

فى مايو 1999م أصدرت المنظمة خمسة مبادئ أساسية الضبط المؤسسي ، والتي تم تعديلها في أبريل 2004م، وتضمنت ما يلي (OECD, 2004):

1. **وجود إطار فعال للضبط المؤسسي**

ينبغي على إطار الضبط المؤسسي أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2. **حقوق المساهمين**

توفير حماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم الأساسية.

3. **المعاملة العادلة للمساهمين**

ينبغي على إطار الضبط المؤسسي أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وأن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

4. **دور أصحاب المصالح**

ينبغي الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب لمصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً.

5. **الإفصاح والشفافية**

ينبغي ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية والضبط المؤسسي.

6. **مسئوليات مجلس الإدارة**

علي مجلس الإدارة أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين.

يتضح للباحثان أن مبادئ الضبط المؤسسي السابقة تستهدف في الأساس تحقيق الشفافية والعدالة ومساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين والأطراف الأخرى، إلا أن تلك المبادئ اقتصرت علي الشركات المسجلة في البورصة بشكل أساسي باعتبارها تعمل في ظل مناخ قانوني وتنظيمي فعال، إلا أن الباحثان يري أن تلك المبادئ قد تصلح للتطبيق في الشركات غير المسجلة بالبورصة للاستفادة من مزاياها في الإدارة والرقابة علي أنشطة الشركات.

معايير الضبط المؤسسي في المصارف:

إن للجنة بازل دورا في الضبط المؤسسي بالقطاع المصرفي، نشطت لجنة بازل للإشراف المصرفي لحصول على الخبرة المجمعة من أعضائها وغيرهم و التي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من اجل تسريع ممارسات مصرفية آمنه ومعقولة، حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الضبط المؤسسي يعمل حسب المخطط له و بالتالي فإن المشرفين في المصارف لهم مصلحة قوية في ضمان وجود ضبط مؤسسي فعال في كل منظمة مصرفية، حيث إن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة في كل مصرف،فالضبط المؤسسي للمقبول تجعل عمل المشرفين أكثر سهولة كما إنها تمكن من المساهمة في إيجاد علاقات تعاونية بين إدارة البنك والمشرفين (عبد الرازق، 2012: 84). وقد أصدرت لجنة بازل أوراق عملية حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الضبط المؤسسي بالقطاع البنكي وتشمل الأوراق ما يلي (محمود، 2012: 90):

1. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (مايو 1998م).
2. مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998م).
3. تحسين شفافية البنك (سبتمبر 1998).
4. إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية (1998م). بينت هذه الأوراق حقيقة الإستراتيجية والأساليب الفنية التي تعتبر أسس الضبط المؤسسي السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر منها (حماد، 2014: 120):

أ. توفر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظم لقياس مدى الالتزام بهدف المعايير

ب. توفر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على أساسها قياس نجاح المنشأة ككل ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.

ج. التوزيع السليم للمستويات ومراكز اتخاذ القرارات، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.

د. وضع آلية للتعاون بين مجلس الإدارة العليا ومراجعة الحسابات.

هـ. توفر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة المخاطر.

و. رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

ز. الحوافز المالية والإداري ة للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة،للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شيء آخر.

ح. تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه.

أشارت ورقة أخرى صادرة من لجنة بازل خاصة بالضبط المؤسسي والإشراف على ما يلي (عبد الرازق، 2012: 84):

1. الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة وكذلك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير ويجب عن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإداري ة المصاحبة، ويجب على الإدارات العليا أن تقدم إخطار لمجلس الإدارة أو اللجنة المختصة له عن أي تغييرات مادية أو استثناءات من السياسات المقررة قد تؤثر ماديا على عمليات نظام التصنيف الخاص بالمصرف.
2. أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم وكيفية عملة، كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة والممارسة الفعلية ويجب على الإدارة أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام وأن يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الإطراف ويجب أن تضم التقارير طبقا لأهمية ونوع المعلومات ومستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير.

الضبط المؤسسي في المصارف السودانية:

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالضبط المؤسسي، حيث تم إصدار ورقة عن تعزيز الضبط المؤسسي للمؤسسات المصرفية في يوليو 2005م. وذلك كمراجعة للوثيقة التي تم نشرها في العام 1999م. وقد جاءت ابرز محاور الورقة في الآتي (الطيب، 2002: 2):

1. رقابة مجلس الإدارة أو المجلس الرقابي.
2. رقابة الأفراد الذين لا يشاركون في إدارة الأعمال اليومية المختلفة.
3. الرقابة المباشرة للأعمال المختلفة.
4. إدارة المخاطر ووظائف التدقيق و الالتزام.

مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر" بأنها علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات يعمل على تحديد، وتقييم وقياس المخاطر ثم يضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر، ويتضمن ذلك عملية نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتقليل آثارها السلبية وتجنبها في المستقبل" (عبد القادر، 2009: 4). ويقول منالي (2009): " إدارة المخاطر في المصارف تشمل مجموعة من الآليات والأدوات والمعايير والتقنيات المطلوبة لتنفيذ إستراتيجية المصرف، تعمل على إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية والسوقية.

أهداف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر في المصرف لها أهداف تعمل على تحقيقها وتتمثل فيما يلي (عواد، 2007: 5):

1. المشاركة في وضع إستراتيجية المصرف وطريقة تنفيذها.
2. العمل على تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف المالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
3. تحديد وقياس ورصد المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المصرف.
4. تنويع المحافظ الاستثمارية من الأوراق المالية في المصرف.
5. تساعد في تحديد كفاية رأس المال لدى المصرف وفقاً لمعايير بازل.

أهمية إدارة المخاطر في المصارف:

في هذا الخصوص يقول عواد (2007): "هناك أهمية كبرى لإدارة المخاطر في المصارف بالنسبة للمودعين والمساهمين والعاملين في المصرف. بالنسبة للمودعين تعمل إدارة المخاطر على الحد من المخاطر وتجنبها وتقليلها، حتى لا تؤثر على أموال المودعين، وبالنسبة للمساهمين وتؤدي إلى زيادة العائدات من الاستثمارات، وبالنسبة للعاملين في المصرف يضمن لهم المحافظة على

وظائفهم. فالهدف الرئيسي لهؤلاء كلهم – أي المودعين والمساهمين والعاملين – هو استمرار ونمو المصرف وتحقيقه الأرباح وأن يكون له كفاية في رأس المال تتلاءم مع حاجاته".

يلاحظ أن لإدارة المخاطر دور أساسي في عملية تقليل المخاطر التي تواجه المصارف، وذلك من خلال قياس وتحديد ومتابعة المخاطر ودراستها بصورة جيدة، وفي كونها تساعد في تطبيق سياسات مجلس الإدارة للحد من المخاطر، إلى جانب دورها المهم في عملية تحديد رأس المال المناسب للمصرف.

أسباب زيادة المخاطر في المصارف:

يمكن للمخاطر أن تنشأ من خلال العديد من الأسباب، وهناك مصادر مشتركة تسبب

المخاطر المصرفية خاصة في ظل العولمة المالية تتمثل في الأسباب التالية (مصطفى، 2012: 6):

1. المنافسة وزيادة الضغوط التنافسية مما يؤدي لتشجيع العمل لتحمل المخاطر حتى يحقق المصرف أقصى عائد على رأس المال المستثمر، وكسب حصة في السوق.
2. التحول والتغيرات في التكنولوجيا والتقنية المصرفية واستخدامها في الخدمات المصرفية.
3. السعي إلى تلبية حاجات العملاء إلى خدمات مصرفية جديدة أدى إلى دخول المصارف في عمليات خارج الميزانية، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى.
4. العوامل الاقتصادية: وهي التغيرات في سياسات وأنظمة السوق المصرفية بالإضافة إلى سياسة التحرير المالي التي تشهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، وتحرك رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق المحلية.
5. عمليات وإجراءات العمل.
6. عدم كفاية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مما سبق يتضح أن أسباب زيادة المخاطر المصرفية على إدارة المصرف ومجلس الإدارة وإدارة المخاطر، تحتاج أن يتم التعامل معها بأنها واقع في البيئة المصرفية ومشكلة يجب تذليلها، حتى يتمكن المصرف من التحكم والسيطرة على المخاطر بذلك يستطيع تحقيق أهدافه، عن طريق تطوير آليات تخفض المخاطر، وتقليل آثارها السلبية في حالة حدوثها.

أساليب تقويم الأداء المالي والإداري:

تعريف تقويم الأداء:

يعرف تقويم الأداء أنه "بحث وتحري درجة الكفاية الإنتاجية المصاحبة للتنفيذ وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات الصحيحة" (الفيروزي، 2006: 165). كما عرف البعض عملية تقويم الأداء بأنها "المراجعة الدورية لعمليات المنشأة بغرض التأكد من أنها تسير وفقا لما يحقق أهدافها" (طنيش، 1999: 8). كما عرف تقويم الأداء بأنه "عملية تقرير ورقابة مستمرة لنشاط الشركة الاقتصادية ككل ثم عناصر الإنتاج بها سواء كان العنصر مادي أو بشري" (فضالة، 1994: 25).

تأسيساً على ما تقدم فإن تقييم الأداء عبارة عن عملية فحص وتحليل وقياس النتائج المحققة التي تمت بجهود الإفراد المسئولين عن الأداء في ظل ظروف معينة وأوقات محددة وإمكانيات متاحة بهدف الكشف عن القصور والانحرافات وتحليل أسبابها والمسئول عنها، ومن خلاله يمكن الحكم على المستوى أو الكفاءة التي نفذت بها الأهداف، وعلى ذلك فإن تقييم الأداء يعد الحلقة الأخيرة في الدورة الإدارية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الخامس والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهداف تقويم الأداء:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي (المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، 1995: 17):

1. تحديد العوامل التي تؤثر على النتائج وتشخيص ما قد يتبين من الصعوبات و التي تظهر في التنفيذ في كل مركز من مراكز المسئولية في الوحدة الاقتصادية وتحديد أسبابها واقتراح سبل لعلاجها.
2. تعمل على قياس مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بصورة سليمة وبغرض الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها على أكمل درجة ممكنه.
3. استخدام الأساليب الحديثة في تقويم مدى كفاءة ومثالية المنشأة في إدارة المنشأة (الوحدة) الاقتصادية وتمتد فعالية تقويم الأداء التي تحديد العلاقة ما بين النتائج المستهدفة من الإدارة، وبين النتائج التي تم تحقيقها في الوحدة الاقتصادية، كما يشمل تقويم كفاءة الأداء على كفاءة تنظيم الوحدة الاقتصادية وبوجه خاص تقويم نظام الرقابة الداخلية فيها وكفاءة سير الأداء في عمليتها المالية فضلاً عن تجويد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تقليل تكلفة مواردها إلى أدني مستوى ممكن مع مراعاة الجودة والنوعية المطلوبة.
4. يعمل تقويم الأداء على مساعدة الإدارة في توجيه انتباهها إلى نقاط الضعف والقصور في أداء مراكز المسؤولية والعاملين ودراستها و الخروج بحلول جذرية تساعدها في التغلب على تلك الظروف والصعاب عن طريق نظام دقيق وسليم للمساءلة.
5. يعتبر نظام تقويم الأداء نظام المعلومات يزود إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية التي تحتاجها في إدارة موجوداتها المختلفة من حيث اتخاذ القرارات السليمة التي تتعلق بالأصول واستخداماتها و المفاضلة بين البدائل المختلفة.

العوامل المؤثرة على الأداء الإداري:

من أهم العوامل المؤثرة على الأداء الإداري, ما يلي (عبد الغفار، 2000: 107):

1. **غياب الأهداف المحددة**

المنظمة التي لا تمتلك خطط تفصيلية لعملها وأهدافها, ومعدلات الإنتاج المطلوب أدائها, لن تستطيع قياس ما تحقق من إنجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم لعدم وجود معيار محدد مسبقاً لذلك, فلا تملك المنظمة معايير أو مؤشرات للإنتاج والأداء الجيد, فعندها يتساوى الموظف ذو الأداء الجيد مع الموظف ذو الأداء الضعيف.

2. **عدم المشاركة في الإدارة**

إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإداري ة والموظفين في المستويات الدنيا, وبالتالي يؤدي إلى ضعف الشعور بالمسئولية والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المنظمة, وهذا يؤدي إلى تدني مستوى الأداء لدى هؤلاء الموظفين لشعورهم بأنهم لم يشاركوا في وضع الأهداف المطلوب إنجازها أو في الحلول للمشاكل التي يواجهونها في الأداء.

3. **اختلاف مستويات الأداء**

من العوامل المؤثرة على أداء الموظفين عدم نجاح الأساليب الإداري ة التي تربط بين معدلات الأداء والمردود المادي والمعنوي الذي يحصلون علية, فكلما أرتبط مستوى أداء الموظف بالترقيات والعلاوات والحوافز التي يحصل عليها كلما كانت عوامل التحفيز غير مؤثر بالعاملين, وهذا يتطلب نظاماً متميزاً لتقييم أداء الموظفين ليتم التمييز الفعلي بين الموظف المجتهد ذو الأداء العالي والموظف المجتهد ذو الأداء المتوسط والموظف الكسول والموظف غير المنتج.

4. مشكلات الرضا الوظيفي

الرضا الوظيفي من العوامل الأساسية المؤثرة على مستوى الأداء للموظفين, فعدم الرضا الوظيفي أو انخفاضه يؤدي إلى أداء ضعيف وإنتاجية أقل, والرضا الوظيفي يتأثر بعدد كبير من العوامل التنظيمية والشخصية للموظف, مثل العوامل الاجتماعية كالسن والمؤهل التعليمي والجنس والعادات والتقاليد, والعوامل التنظيمية كالمسئوليات والوجبات ونظام الترقيات والحوافز في المنظمة.

5. التسيب الإداري

التسيب الإداري في المنظمة يعني ضياع ساعات العمل في أمور غير منتجة بل قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على أداء الموظفين الآخرين, وقد ينشأ التسيب الإداري نتيجة لأسلوب القيادة أو الأشراف, أو للثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة.

أهمية ضبط الأداء الإداري:

تعتبر عملية ضبط وتقييم الأداء الإداري في المنظمات والمؤسسات والمنشآت وسيلة لدراسة قدرة المنظمة على إنجازها لأهدافها المحددة وتحقيق ما هو مطلوب منها من خلال اكتشاف الإيجابيات وتدعيمها واكتشاف السلبيات لإزالتها والقضاء عليها والتعرف على أسبابها لتجنبها في المستقبل، حيث يمكن عن طريق تقييم الأداء الكشف عن البيروقراطية وتعقيدات العمل غير الموضوعية بالإضافة إلى الحد من الإسراف في الأموال والإمكانات المادية المتاحة.

أساليب قياس الأداء :

يمكن قياس أداء الشركات عبر أساليب المالية وغير المالية على النحو الآتي(مصطفى، 2012: 29- 34):

أ. أساليب قياس الأداء المالية

هناك بعض مقاييس الأداء المالية التي يتم استخدامها في الجوانب المالية منها الآتي:

- **نسب الربحية**

هي النسب التي تقيس نتيجة أعمال الشركة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وقدرتها على تحقيق الربح، وتشمل مقياس العائد على الأصول ومقياس العائد على حقوق المساهمين.

- **نسب السوق**

وهي نسب ذات أهمية للقيمة السوقية وسعر الأسهم، ولها أهمية خاصة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ومنهم حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين وهم الذين يهمهم معرفة تأثير أداء الشركة على العوائد المتوقعة على استثماراتهم في أسهم الشركة، وهي تضم العائد علي السهم الواحد، نسبة سعر السهم إلى الربحية و نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية.

ب. أساليب قياس الأداء غير المالية

إضافة إلى المقاييس المالية للأداء من أجل تحسين وتطوير أداء الشركات، وإتباع أسلوب التحسين المستمر لأداء الشركات، وقياس الأداء التشغيلي؛ تم تطوير أساليب جديدة لقياس الأداء غير المالي، وهي تضم (مستوي الجودة، زيادة الابتكار، وتحسين أداء التسليم، وتقصير زمن الإنتاج، وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء).

يلاحظ أن الأساليب المالية وغير المالية غير مناسبة في بيئة الأعمال التي تتصف بالتغيير السريع وزيادة المنافسة فيها، لذلك لابد من أساليب قياس جديدة تتناسب مع هذه التغيرات. ومن هذه الأساليب الجديدة أسلوب بطاقة الأداء المتوازن التي تقيس الأداء المالي وغير المالي في آنٍ واحد، وأيضا تقيس جوانب أخرى لم تذكرها الأساليب السابقة.

علاقة الضبط المؤسسي بالأداء:

عملية تطبيق مبادئ الضبط المؤسسي بصورة سليمة؛ لها دور في رفع كفاءة وتحسين أداء الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية الشركات وتحقيقها لأهدافها والمنافسة في السوق. ويكون ذلك من خلال تبني الشركات مفهوم الإفصاح والشفافية في عملياتها المالية ، وقيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي والإشرافي في الشركات، والعمل على مراعاة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في الشركة، ووضع خطة لجذب الاستثمارات، والعمل على زيادة فرص الحصول على التمويل من مصادر داخلية وخارجية، والاستخدام الأمثل للموارد، وقياس المخاطر ودراستها حتى يتم تقليل آثارها. وكل ذلك يعد تطبيقاً لمبادئ الضبط المؤسسي، ويؤثر على زيادة ثقة الجمهور في الشركة، ويؤثر على أداء الشركة على تحقيقها لأهدافها (Ming and Hsian, 2011: 3).

يلاحظ أن تطبيق مبادئ الضبط المؤسسي له أثر إيجابي على زيادة سمعة الشركة في السوق، وعلى زيادة قيمة أسهمها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عوائدها من الاستثمارات، وإلى جذب مستثمرين جدد، ويساهم في جذب المدخرات وزيادة رأس مال الشركة، وتحسين أدائها واستمراريتها.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عباس،2010م:** تمثلت مشكلة الدراسة حول مدى قدرة المنظمات على التعامل مع الضبط المؤسسي على كفاءة الأداء بالتطبيق على شركات التامين السودانية. وبنيت الدراسة على فرضية أن الضبط المؤسسي المنظمة بالفكر الرئيسي لها كما يساعد على توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود شكل بدائي لممارسة وتعتمد على المدير وخبرته دون مرجعية علمية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمستويات الأكاديمية للمستوى القيادي والاهتمام بتدريب الإدارة الوسطى وبيان الأهداف للمستويات التشغيلية لزيادة ضمان تحقيقها.
- **دراسة طه،** 2012م: تمثلت مشكلة الدراسة فيعدم التركيز في التعامل مع المعلومات بصورة كلية من الناحية العلمية والعملية، واعتمدت الدراسة على التحقق من عدة فرضيات أهمها فرضية عدم ارتباط في أهداف مركز دعم القرار بخط إستراتيجي وتأثره بالتعديلات الوزارية الجارية من فترة لأخرى، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج علمية أهمها: تتزايد الحاجة لتطوير آليات ووسائل مركز المعلومات في السودان. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: الاهتمام باعتماد الحاسوب في المراحل التعليمية وابتداع نظم مالية في صورة عون دائم لتوفير الأجهزة والمعدات في المدارس لتحقيق محو الأمية التقنية.
- **دراسة بريمة، 2020:** هدفت الدراسة إلى التعرف علي أهم الجوانب الإيجابية الضبط المؤسسي وإبراز أهمية تطبيقها في القطاع المصرفي السوداني من خلال إلالتزام بمبادئ الضبط المؤسسي ودورها في زيادة ثقة المستثمرين والمساهمين بما يعزز من تدفق وإنسياب حركة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية داخل الجهاز المصرفي السوداني. اعتمدت الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير للمتغيرات المستقلة بأبعاد الضبط المؤسسي على جذب الودائع. وأيضاً وجود تأثير للمتغيرات المستقلة بأبعاد الضبط المؤسسي في كفاءة رأس المال. وأوصت الدراسة بوضع أطار عام ينظم العلاقات بين أصحاب المصالح والأطراف ذات المصلحة في المصارف ويحفظ حقوق تلك الأطراف ويحدد الواجبات والمسؤوليات داخل تلك المصارف.
- **دراسة إبراهيم وحديدي، 2021:** هدفت الدراسة إلى تحديد دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية، ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث ومن خلال استقصاء عينة من العاملين في بنك البركة والسلام، وتم الاعتماد على معادلات الإنحدار حسب نموذج Baron and Kinny لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير الضبط من شأنه دعم تطبيق الحوكمة الشرعية من خلال المتغير الوسيطي استغلال هيئات الرقابة الشرعية.

يلاحظ أن الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الضبط المؤسسي في القطاع المصرفي وغيره حيث ركزت على دور الضبط المؤسسي في ضبط الأداء، وتختلف الدراسة الحالية بأنها تطرقت إلى علاقة الضبط المؤسسي بالأداء المالي والإداري، كما تناولت إدارة المخاطر في المصارف التجارية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتضمن استخدام أسلوب الدراسة الميدانية القائمة على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من وجهة نظر العاملين بمصرف المزارع التجاري السوداني باستخدام الاستبانة، ومن ثم تحليل البيانات إحصائياً من أجل اختبار صحة فرضية الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمصرف المزارع التجاري السوداني. وتم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة الميسرة بما يخدم أهداف الدراسة وبناءا على معرفتهم دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة. وهي أحدى العينات الاحتمالية وقد تم توزيع (60) استمارة، تم استرداد (50) استمارة منها، أي بنسبة استرداد بلغت (83.3%).

تصميم أداء الدراسة:

اعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. وتعرف الاستبانة بأنها: (أداة من أدوات الدراسة تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبة بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقده أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات).

تم تصميم استمارة الدراسة من قسمين:

القسم الأول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي: الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي على عبارات الدراسة الأساسية وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فرضية الدراسة. ويشتمل هذا القسم عدد (22) عبارة وفقاً لما يلي:

- المحور الأول: كفاءة إدارة المخاطر يتكون من (5) عبارات.
- المحور الثاني: كفاءة أنظمة الضبط الداخلي المؤسسي يتكون من (5) عبارات.
- المحور الثالث: استقلالية مجلس الإدارة يتكون من (5) عبارات.
- المحور الرابع: تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف ويتكون من (7) عبارات.

وروعي في صياغة فقرات الاستبانة ما يلي:

1. ملائمة للبعد الذي وضعت لقياسه.
2. شاملة للبعد أو المجال الذي تنتمي إليه.
3. واضحة من حيث الصياغة وخالية من الحشو اللغوي.

العدد الخامس والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

4. ذات اتجاه "إيجابي" في بعضها و"سلبي" في بعضها الآخر لضمان تركيز المستجيبين، وقيست درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات التي تدرج خماسياً حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول (1): مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن
لا أوافق بشدة	1
لا أوافق	2
محايد	3
أوافق	4
أوافق بشدة	5

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الإستبيان، 2021م.

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة بالدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات ((1+2+3+4+5)/5 = 3). والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

الجدول (2) يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة.

جدول (2): الوزن الوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79-1.0	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2

المصدر: عبد الفتاح، عز.(1980). "**مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**". دار النهضة العربية، القاهرة، ص541.

تقييم أدوات القياس:

اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم ملائمة المقاييس المستخدمة في القياس باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة البالغ عددها (22) والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى وتتميز هذه الاختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه واستبعاد أي نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناءً على استجابة مفردات عينة الدراسة. وفيما يلي عرض لنتائج تحليل المقاييس المستخدمة في الدراسة:

1. اختبار صدق محتوى المقياس

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع أما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى. وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد (3) من المحكمين المختصين في مجال الدراسة لتحليل مضامين العبارات وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرأيهم تم قبول

وتعديل بعض عبارات المقاييس حيث كانت هناك عبارات يصعب على المستقصى فهم معانيها. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

2. اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس

تم استخدام معامل ألفا كرنباخ (Cronbach.s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك في البيانات قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

ويمكن توضيح نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة بواسطة معامل ألفا كرنباخ لكل محور على النحو التالي:

أ. كفاءة إدارة المخاطر

يوضح الجدول (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (3): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات محور كفاءة إدارة المخاطر

العبارات	ألفا كرونباخ
تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتجميع المعلومات والبيانات من كافة أنشطة المصرف.	0.97
تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتقدير المخاطر.	0.97
يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل المصرفية.	0.97
تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتحليل مخاطر التمويل المصرفي.	0.96
لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والإجراءات للحد من مخاطر السيولة.	0.97
إجمالي العبارات	**0.97**

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من الجدول (3) أن نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات المحور الأول أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.97) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات المحور الأول تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ب. تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف

يوضح الجدول (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (4) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات محور تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف

العبارات	ألفا كرونباخ
تمكن مؤشرات تقويم الأداء المالي بتزويد المستويات الإداري ة بوسائل القياس.	0.97
تمكن مؤشرات تقويم الأداء الإداري بتزويد المستويات الإداري ة بوسائل القياس.	0.97

تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي على اكتشاف الانحرافات.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء الإداري على اكتشاف الانحرافات.	0.97
تتم معالجة الانحرافات وفقاً للأسس والضوابط سارية المفعول بالمصرف.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على وضع نظام للحوافز والتنظيم البشري بالمصرف.	0.97
تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة.	0.97
إجمالي العبارات	**0.97**

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من الجدول (4) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات المحور الرابع أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.97) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات المحور الرابع تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

1. تحليل البيانات الشخصية

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين والذي يعكس خصائص المبحوثين بالدراسة:

أ. **الفئة العمرية:** لمعرفة أعمار المبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (أقل من 20 سنة، و20 أقل من 30 سنة، 30 وأقل من 40 سنة، 40 وأقل من 50 سنة، 50 سنة فأكثر)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (5).

جدول(5): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً الفئة العمرية

البيان	التكرار	النسبة
40 واقل من 45سنة	14	%28.0
45 واقل من 50 سنة	16	%32.0
أكثر من 50 سنة	20	%40.0
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول(5) أن أعلى فئة عمرية كانت الفئة (50 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (40.0%) من أفراد العينة الكلية، ثم تليها الفئة (45 وأقل من 50 سنة) فقد بلغت نسبتهم (32.0%)، أما الفئة من (40 واقل من 30 سنة) فقد بلغت نسبتهم (28.0%) من إجمالي العينة المبحوثة. يتضح من ذلك أن النسبة العظمى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم (45 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم(72.0) % مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها

ب. **المؤهل العلمي:** لمعرفة المؤهل العلمي للمبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (بكلاريوس، دبلوم فوق الجامعي، ماجستير، دكتوراه)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (6).

جدول(6): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
جامعي	25	%50.0
ماجستير	18	%36.0
دكتوراه	7	%14.0
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول(6) أن غالبية أفراد العينة من المؤهل العلمي بكلاريوس (جامعي) حيث بلغت نسبتهم (50)% من أفراد العينة الكلية، وتليها أفراد العينة من المؤهل العلمي ماجستير حيث بلغت نسبتهم (36.0)%، بينما بلغت نسبة الدكتوراه (14.0)% من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن جميع أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية، مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

ج. **التخصص العلمي:** لمعرفة التخصص العلمي للمبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (إدارة، محاسبة، اقتصاد، تكاليف، أخرى)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (7).

جدول (7): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	15	%30.0
إدارة إعمال	25	%50.0
اقتصاد	10	%20.0
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول (7) أن غالبية أفراد العينة من التخصص العلمي إدارة أعمال بنسبة (50.0)% من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة التخصص العلمي محاسبة (30)% ونسبة التخصص العلمي اقتصاد (20.0)% من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن غالبية أفراد العينة من ذوي العلاقة بمجال الدراسة مما يدل على جودة التخصص العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

د. **المسمى الوظيفي:** لمعرفة الإدارة للمبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (موظف، رئيس قسم، مدير إدارة)، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (8).

جدول (8): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

البيان	التكرار	النسبة
موظف	40	%80.0
رئيس قسم	7	%14.0
مدير إدارة	3	%6.0
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول (8) أن غالبية أفراد العينة من الموظفين بنسبة (80.0)% من أفراد العينة الكلية، وتليها الفئة رئيس قسم حيث بلغت نسبتهم (14.0)% من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة الفئة مدير إدارة (6.0)% من إجمالي العينة المبحوثة.

هـ. **سنوات الخبرة:** لمعرفة خبرة المبحوثين، فقد تم طرح الخيارات التالية عليهم (أقل من 5 سنوات، 10 سنوات أقل من 15 سنوات، 15 سنوات وأقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر) وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول (9).

جدول (9): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	15	%30.0
10 واقل من 15 سنة	20	%40.0
15 واقل من 20 سنة	5	%10.0
أكثر من 20 سنة	10	%20.0
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول(9) أن غالبية أفراد العينة خبرتهم (10 وأقل من 15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (40.0) % من إجمالي أفراد العينة الكلية، ثم تليها الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (30)%، أما أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (20 سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (20.0)%، وأخيراً الفئة (15 وأقل من 20 سنة) بنسبة (10.0)% لكل فئة من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (10 سنة فأكثر) وهذه النسبة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل موضوعي.

تحليل البيانات الأساسية:

يشتمل هذا الجزء على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض الدراسة وذلك للخطوات التالية:

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الخامس والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تحليل بيانات المحور الأول: كفاءة إدارة المخاطر:

تم طرح عبارات المحور الأول على المبحوثين وأعطوا الإجابات أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة، وكان المتوسط الحسابي و والانحراف المعياري وقيمة كاي تربيع والقيمة الاحتمالية (Sig.) لفقرات المجال كما مبينه بالجدول (10).

جدول (10): التوزيع النسبي والوسط والانحراف المعياري ونتائج اختبار (كاي تربيع) لمحور كفاءة إدارة المخاطر

	العبارات	النسبة %					الوسط	الانحراف المعياري	قيم كاي	sig	الدلالة
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
1	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتجميع المعلومات والبيانات من كافة أنشطة المصرف.	62.0	32.0	4.0	2.0	0.0	4.5	0.70	47.7	0.00	قبول
2	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتقدير المخاطر.	54.0	38.0	2.0	6.0	0.0	4.4	0.80	38.0	0.00	قبول
3	يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل المصرفية.	56.0	40.0	2.0	2.0	0.0	4.5	0.65	44.9	0.00	قبول
4	تقوم إدارة المخاطر بالبنك بتحليل مخاطر التمويل المصرفي.	58.0	36.0	4.0	2.0	0.0	4.5	0.68	43.6	0.00	قبول
5	لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والإجراءات للحد من مخاطر السيولة.	46.0	46.0	6.0	2.0	0.0	4.4	0.69	35.4	0.00	قبول
المتوسط العام		55.2	38.4	3.6	2.8	0	4.46	0.704	41.92	0.00	**قبول**

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من جدول (10) ما يلي:

- حصلت العبارة رقم (3) (يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل المصرفية.) على المرتبة الأولى كأعلى متوسط حسابي, حيث حصلت على (4.5) وأنَّ الدرجة الكلية من (5) أي أنَّ نسبة الموافقة (96.0%) وقيمة الاختبار (44.9), وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أنَّ هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- حصلت العبارة رقم (4) (لدى إدارة المخاطر مرشد للسياسات والإجراءات للحد من مخاطر السيولة) على المرتبة الأخيرة حيث كان المتوسط الحسابي (4.4) أي أنَّ نسبة الموافقة (92.0%) وقيمة الاختبار (35.4) وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أنَّ هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

يلاحظ من الجدول (10) بصفة عامة أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين علي عبارات المحور الأول تتراوح بين (4.4–4.5) وهذه الأوساط جميعها أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يمثل درجة تقدير كبيرة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.05) أي أنهم موافقون علي **كفاءة إدارة المخاطر**، كما توضحه نسب الموافقة المدرجة بالجدول رقم (6/3/3). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات المحور الأول بين (0.65–0.80) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة. أما المتوسط الحسابي العام فقد بلغ (4.46) وهو اكبر من الوسط الفرضي (3) كما بلغت قيمة (كاي تربيع) (41.92) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

تحليل بيانات المحور الرابع: تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف:

تم طرح عبارات المحور الرابع على المبحوثين وأعطوا الإجابات أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة، وكان المتوسط الحسابي و والانحراف المعياري وقيمة كاي تربيع والقيمة الاحتمالية (.Sig) لفقرات المجال كما مبينه بالجدول (11).

جدول (11): التوزيع النسبي والوسط والانحراف المعياري ونتائج اختبار (كاي تربيع) لمحور تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف

	العبارات	النسبة %					الوسط	الانحراف المعياري	قيم كاي	sig	الدلالة
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
1	تمكن مؤشرات تقويم الأداء المالي بتزويد المستويات الإداري ة بوسائل القياس.	48.0	46.0	2.0	4.0	0.0	4.4	0.72	38.8	0.00	قبول
2	تمكن مؤشرات تقويم الأداء الإداري بتزويد المستويات الإداري ة بوسائل القياس.	62.0	32.0	4.0	2.0	0.0	4.5	0.67	47.8	0.00	قبول
3	تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي على اكتشاف الانحرافات.	48.0	46.0	2.0	4.0	0.0	4.4	0.72	38.8	0.00	قبول

4	تساعد مؤشرات تقويم الأداء الإداري على اكتشاف الانحرافات.	48.0	42.0	10.0		0.0	4.5	0.67	12.5	0.00	قبول
5	تتم معالجة الانحرافات وفقاً للأسس والضوابط سارية المفعول بالمصرف.	62.0	32.0	4.0	2.0	0.0	4.5	0.68	47.7	0.00	قبول
	تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على وضع نظام للحوافز والتنظيم البشري بالمصرف.	44.0	46.0	6.0	4.0	0.0	4.3	0.76	32.1	0.00	
	تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة.	28.0	42.0	22.0	8.0	0.0	3.9	0.91	11.9	0.01	
المتوسط العام		48.6	40.9	7.1	3.4	0	4.4	0.7	32.8	0.00	**قبول**

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من جدول (11) ما يلي:

- حصلت العبارة رقم (2) (تمكن مؤشرات تقويم الأداء الإداري بتزويد المستويات الإداري ة بوسائل القياس) على المرتبة الأولى كأعلى متوسط حسابي, حيث حصلت على (4.5) وأنَّ الدرجة الكلية من (5) أي أنَّ نسبة الموافقة (94.0%) وقيمة الاختبار (47.8), وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أنَّ هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- حصلت العبارة رقم (7) (تساعد مؤشرات تقويم الأداء المالي والإداري على المقارنة ما بين الأنشطة المختلفة) على المرتبة الأخيرة حيث كان المتوسط الحسابي (3.9) أي أنَّ نسبة الموافقة (70.0%) وقيمة الاختبار (11.9) وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.00) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أنَّ هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

يلاحظ من الجدول (11) بصفة عامة أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين علي عبارات المحور الرابع تتراوح بين (3.9–4.5) وهذه الأوساط جميعها أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يمثل درجة تقدير كبيرة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.05) أي أنهم موافقون علي **تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف**، كما توضحه نسب الموافقة المدرجة بالجدول رقم (11). كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات المحور الرابع بين (0.67–0.91) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على

العدد الخامس والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

هذه الفقرات أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة. أما المتوسط الحسابي العام فقد بلغ (4.4) وهو اكبر من الوسط الفرضي (3) كما بلغت قيمة (كاي تربيع) (32.8) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

اختبار فرضية الدراسة:

يتناول هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية.

تنص فرضية الدراسة على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف".

تم صياغة هذا الفرض كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة **إدارة المخاطر** وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة **إدارة المخاطر** وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف) والمتغير المستقل ويمثله **(كفاءة إدارة المخاطر)** وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول (12): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف

فرضية الدراسة	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف	**0.95**	**30.9**	**0.000**	**قبول وجود علاقة**
معامل الارتباط R	**0.98**			
معامل التحديد (R2)	**0.95**			

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول (12) الآتي:

1. هنالك ارتباط طردي قوى بين **كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف** ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي.
2. بلغت قيمة معامل الارتباط (0.98) وتدل هذه القيمة على وجود علاقة ارتباطيه بين **(كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف)**. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.95) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود اثر طردي **(لكفاءة إدارة المخاطر** على تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف في المجتمع موضع الدراسة) وبالتالي فأن تغيير في **(كفاءة إدارة المخاطر)** بنسبة 10% يؤدى إلى إحداث تغيير في (تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف) بمعدل (9.5%).
3. كما تشير نتائج التقدير إلى أن **كفاءة إدارة المخاطر** يؤثر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف بنسبة (95)% حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.98) بينما المتغيرات الأخرى تؤثر على التحول بنسبة (2)%.
4. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **كفاءة إدارة المخاطر** وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف

وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين **كفاءة إدارة المخاطر** وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف (30.9) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **كفاءة إدارة المخاطر** وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف في المجتمع موضع الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة **إدارة المخاطر** وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف).

النتائج والتوصيات:

- **النتائج:**

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. الضبط المؤسسي يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح.
2. تطبيق موجهات الضبط المؤسسي تساعد في إمكانية فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري بالمصرف.
3. أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف.

- **التوصيات:**

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصى الباحثان بالآتي:

1. تعميق الوعي بأهمية الضبط المؤسسي وأهميته للمصارف لما له من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين.
2. زيادة الدور الرقابي على المصارف من خلال إلزام المصارف بتطبيق موجهات الضبط المؤسسي وذلك بإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط وموجهات الضبط المؤسسي.
3. التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة من قبل الجمعيات المهنية التخصصية لتأهيل المراجعين الداخليين للقيام بأدوارهم في ظل الإطار الجديد لممارسة المهنة لدعم الضبط المؤسسي بالمصارف.

قائمة المراجع:

جمعان، نجاة. (2009). "**حوكمة الشركات – متطلبات، مبادئها ونطاق تطبيقها**". كونسبت للاستشارات الاستثمارية، صنعاء.

زين، على أحمد و صبحي، محمد حسنى عبد الجليل. (2009). "**مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**". المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

سليمان، محمد مصطفي. (2006). "**حوكمة الشركات ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري**". الدار الجامعية، الإسكندرية.

صلاح، محمد سليمان. (2005). "**الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**". المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

طنطاوي، سعاد موسي. (2008). "**تحسين قدرة المراجع الخارجي علي تقرير احتمال تمثل القوائم المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات**". رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

طنيش، خليفة على. (1999). "أهمية التحليل المالي لمراقب الحسابات كمدخل لتقويم أداء المنشات الصناعية ومراقبة تكاليفها في مجال الإنتاج والتسويق". مجلة الرقابة الآلية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، العدد 34.

طه، محمود السر محمد. (2012). "**الضبط المؤسسي وأثره على أداء مراكز المعلومات في السودان**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

عباس، عثمان السيد عمر. (2010). "**دور الضبط المؤسسي في رفع كفاءة الأداء، دراسة حالة شركة التامين السودانية**". رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة النيلين، الخرطوم.

عبد الرازق، حبار. (2012). "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي". مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشرف الجزائر، العدد السابع.

عبد الغفار، حنفي. (2000). "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"، طبعة3. الدار الجامعية، الإسكندرية.

عبد القادر، عصماني. (2009). "**أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات العالمية**". جامعة فرحات عباس، أسطيف، الجزائر.

على، عبد الوهاب نصر وشحاته، السيد شحاته. (2007). "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**". الدار الجامعية، الإسكندرية.

عواد، أمين. (2007). "**المقارنة الحديثة لإدارة المخاطر والصعوبات التي تواجهها لبنان في التطبيق**". مؤتمر تقييم سياسات إدارة مخاطر الائتمان، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

فضاله، أبو الفتوح على. (1994). "الهياكل التمويلية". دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة.

المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية. (1995). "تقويم الأداء في المشروعات الاستثمارية العامة". مجلة الرقابة الشاملة، القاهرة، العدد 122.

محمد، عبد الله عبد اللطيف عبد الله. (2008). م"**شكلات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات علي القيد والتداول في سوق الأوراق المالية – مبدأ الإفصاح والشفافية**". مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات التطبيق، جامعة عين شمس، القاهرة.

محمود، منصور حامد. (2012). "**أثر تكامل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية**". رسالة ماجستير المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة.

منالي، منصور. (2009). "**إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية**". الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

بريمة، معاويه محمد خاطر. (2020). "**مبادئ الضبط المؤسسي وأثرها في الموارد المالية للمصارف : دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**". رسالة دتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

إبراهيم، فائزة وحديدي آدم. (2021). "**دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ظل إستقلالية الرقابة الشرعية**". مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الخامس، العدد الأول. الجزائر.

Cannon. T. (1994). "**Corporate Governance: A Text Book on Business Ethics**". Governance Environment Roles and Responsibility, London: Pitman.

Committee on the financial Aspects of Corporate Governance Cadbury Report, (London, December, 1992), Para, 2.5.

Millstein Business Ector Advisory Group. (1998). "**Corporate Governance: Improving Competitiveness Access to Capital in Global Markets**". Report to the OECD, Millstein Report, OECD Publication.

Ming, C. and Hsian, C. (2011). "**the Effects of Corporate Governance on Firm Performance**" . National Changhua University of Education.

Shleifer, A., and Vishny, R. **(1997). "A Survey of Corporate Governance**". The Journal of Finance, Vol. II, No. 2.

The Organization For Economic Co- Operation and Development (OECD), **Principles of Corporate Governance**, 2004.

Windsor, D. (2009). "**Tightening Corporate Governance**". Journal of International of Management, No. 15.

Abstract:

The study aimed to determine the correlation between the efficiency of risk management and the evaluation of the financial and administrative performance of the Farmer Commercial Bank. To achieve this goal, a questionnaire was designed to measure the study variables, and the study was applied in the field by distributing the questionnaire to a sample of (60) individuals, from which (50) valid questionnaires were valid for statistical analysis. The study results showed that the application of institutional control guidelines helps in the possibility of examining and evaluating the efficiency and effectiveness of the financial and administrative performance in the bank. The study also confirmed the existence of a statistically significant relationship between the efficiency of risk management and the evaluation of the financial and administrative performance of the bank. The study presented a number of recommendations that if they are taken they will improve the application of risk management in Sudanese banks.

Keywords: Risk Management, Performance Evaluation, Financial and Administrative, Institutional Control.